الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة العلاقات مع البرلمان

حصيلة
الدورة البرلمانية العادية

2020-2019

تمهيد:

تُعدّ حصيلة وزارة العلاقات مع البرلمان في مجال متابعة العمل التشريعي والرقابي نتاج دورة كاملة من المجهودات، تجسيدًا لمخطّط عمل الحكومة المندرج في إطار ترقية التعاون بين الحكومة وبين المؤسسة التشريعية من جهة، والسعي لتحقيق أكبر قدرٍ ممكن من التجانس بين السلطتين التنفيذية والتشريعية من جهة أخرى.

إن المتمعّن في حصيلة وزارة العلاقات مع البرلمان خلال الدورة البرلمانية العادية 2019 - 2020، سواء من حيث القوانين التي تمّت المصادقة عليها بعد دراستها، أو من حيث متابعة الرقابة البرلمانية، يلفت نظره النشاط المكثّف خلال هذه الدورة، التي تمّ من خلالها المصادقة على سلسلة نصوص قانونية وإجابة أعضاء الحكومة على العديد من الأسئلة الشفوية والكتابية وعرض عدّة وزراء لسياساتهم القطاعية خلال جلسات الاستماع أمام اللجان الدائمة لغرفتي البرلمان، وهو ما يترجم حجم النشاط الكبير الذي تقوم به الحكومة بمختلف دوائرها الوزارية.

إنّ حصيلة العمل التشريعي والرقابي تبيّن تجسيد مبدأ التضامن الحكومي من جهة، وإبراز إرادة الجهاز الحكومي في التعاون والتنسيق الكامل مع المؤسسة التشريعية عبر وزارة العلاقات مع البرلمان، حيث أنه ورغم الظرف الاستثنائي الذي تمرّ به البلاد بسبب انتشار جائحة "كورونا"، فإنّ حجم النشاط المسجّل يعبّر عن مدى تجاوب السّيدات والسّادة أعضاء الحكومة مع مختلف النشاطات المبرمجة على مستوى غرفتي البرلمان،

أوّلا/ في مجال متابعة الإجراءات التشريعية

حرصت وزارة العلاقاتً مع البرلمان خلال الدورة البرلمانية العادية **2019-2020** على تعزيز دورها في التنسيق الوظيفي بين الحكومة والبرلمان، وتحقيق الانسجام بينهما، وقد تميّزت هذه الدورة بنشاط نوعي مكثّف سواء من حيث عدد النصوص المصادق عليها أو من حيث طبيعة النصوص المعروضة للدراسة، حيث بادرت الحكومة بنصوص تشريعية مست مختلف المجالات لاسيما منها المالي، الطاقوي، الاجتماعي،تعزيز الحقوق والحريات، التعليم العالي والبحث العلمي، و الاتصالات السلكية واللاسلكية.

وعليه، فقد تمت المصادقة على **سبعة عشرة (17) مشروع قانون**، منها ثلاثة **(03)** مشاريع قوانين عضوية، وأربعة عشرة **(14)** مشروع قانون.

ففي المجال الطاقوي، تمت المصادقة على نص تشريعي جديد ينظم نشاط المحروقات، حيث يهدف إلى تحسين ظروف الاستثمار في الجانب القانوني والمؤسساتي والجبائي، وتشجيع الشراكة، إلى جانب إلى تلبية احتياجات السوق الوطنية والحفاظ على حصص سوناطراك في السوق الدولية، وتعزيز مكانتها بصفتها فاعل أساسي في نشاطات المنبع البترولي وتحويل المحروقات.

أما في المجال المالي، فقد صادق البرلمان على أربعة مشاريع قوانين، يتعلق الأول **بمشروع قانون المالية لسنة 2020**، الذي تميز بحفاظه على كل أشكال الدعم العمومي للدولة الموجه لمختلف الفئات الاجتماعية، بهدف حماية القدرة الشرائية للمواطنين وتحسين إطارهم المعيشي، إضافة إلى المصادقة على **مشروع قانون تسوية الميزانية لسنة 2017**، الذي تضمن التوجهات المالية والاقتصادية العامة لسنة **2017**، ونتائج تنفيذ قانون المالية لنفس السنة.

أما مشروع القانون الثالث فيتعلق بمشروع القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، الذي يرمي إلى تمكين القطاع المكلف بالمحروقات من التشريع في المجال الجبائي، بموجب قانون خاص غير قانون المالية.

كما تمت المصادقة على **مشروع قانون المالية التكميلي لسنة 2020** الذي يهدف إلى تصحيح بعض المؤشرات المالية التي نص عليها قانون المالية الأولي لسنة **2020**، وتكييفها مع الوضع الجديد، الذي نتج عن انتشار جائحة كورونا، كوفيد **19** وانخفاض أسعار المحروقات إلى مستوى متدني، والتحكم في التحديات الصحية والاقتصادية والمالية المرافقة للظرف الراهن.

إلى جانب ذلك، تمت المصادقة على **كل من مشروع القانون العضوي المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، وكذا مشروع القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم 16 – 10 المؤرخ في 25 غشت 2016، المتعلق بنظام الانتخابات**، الذين يندرجان في إطار تطبيق مقاربة رئيس الدولة ومخرجات لجنة الحوار والوساطة، حيث أنشأ مشروع القانون العضوي المتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، سلطة تتمتع باستقلالية تامة وبصلاحيات موسعة تسمح لها بتحضير، وإجراء والإشراف ومراقبة كل أطوار العملية الإنتخابية، أما مشروع القانون العضوي المعدل والمتمم للقانون العضوي رقم **16 – 10** المؤرخ في **25** غشت **2016** المتعلق بنظام الانتخابات، فإنه يندرج في إطار تمكين السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، من الاضطلاع بالمهام المسندة إليها قانونا.

وفي المجال الاجتماعي، فقد تمت المصادقة على مشروع قانون **يعدل ويتمم القانون رقم 19-04 المتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل**، الذي يهدف إلى تكييفه مع التطورات الحاصلة على مستوى سوق العمل، من خلال تحسين نوعية الخدمات التي تقدمها الهياكل المكلفة بالوساطة، وتخفيف الإجراءات السارية المفعول في مجال التوظيف والتنصيب.

وفي إطار تدعيم مجال البحث العلمي، تمت المصادقة على **مشروع القانون المتعلق بتعديل القانون رقم 15- 21 المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ومشروع قانون يتعلق بتحديد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات**

وتشكيلته وتنظيمه، وذلك تطابقا مع المقتضيات الدستورية لاسيما أحكام المادتين **206** و **207** من الدستور، خاصة بعد احداث مجلس وطني للبحث العلمي والتكنولوجيات، بغية تطوير البحث الوطني في مجالي الإبداع التكنولوجي والعلمي، إضافة إلى اقتراح الإجراءات الكفيلة بتطوير القدرات الوطنية في مجال البحث التطويري وتقييم نجاعة المنظومة الوطنية، وتثمين نتائج البحث في إطار التنمية المستدامة.

إضافة إلى ذلك، فقد تمت المصادقة على **مشروع قانون يتمم الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 28 فبراير 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، الذي جاء بحكم يقيد حق العسكريين المقبولين للتوقف نهائيا عن نشاطاتهم**، والمحالين على الاحتياط في ممارسة نشاط سياسي حزبي أو في الترشح لوظيفة انتخابية عمومية لفترة خمس (**05**) سنوات ابتداء من تاريخ التوقف النهائي للنشاط.

ومن جانب آخر، شهدت الدورة **المصادقة على مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد**، الذي يهدف إلى ترقية عشرة مقاطعات إدارية، تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم **15-140**، إلى مصاف ولايات كاملة الصلاحيات بجنوب البلاد، وذلك قصد النهوض بالتنمية الاقتصادية بالمنطقة وخلق مناصب شغل وتعزيز التوازن الإقليمي، فضلا عن تقريب الإدارة من المواطن وتوسيع قاعدة الديمقراطية التشاركية.

وفي مجال تعزيز حماية الحقوق والحريات، شهدت الدورة دراسة والمصادقة على **مشروع قانون يتعلق بالوقاية من التمييز وخطاب الكراهية ومكافحتهما، وكذا مشروع قانون يعدّل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم**، الذين يندرجان يندرج في إطار تنفيذ التعليمات التي أصدرها السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بضرورة وضع منظومة تشريعية لتجريم جميع أشكال العنصرية والجهوية، وكذا الخطاب المحرّض للكراهية، إضافة إلى أخلقة المجتمع والإدارة والقضاء على الممارسات التي تعيق ذلك، كما يهدفان إلى وضع إطار قانوني شامل للوقاية من جميع أشكال التمييز وخطاب

الكراهية، وإلى تجريم بعض أشكال الإجرام التي تعرف انتشارا واسعا بات يهدد أمن واستقرار البلاد.

وفي ذات السياق، تمت المصادقة على **مشروع قانون يعدل الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو 1966، المتضمن قانون الإجراءات الجزائية**، الذي يرمي إلى تعزيز الإطار القانوني لمكافحة مختلف أشكال الإجرام، وذلك برفع بعض العوائق التي أفرزتها الممارسة الميدانية في مجالي تحريك الدعوى العمومية وعمل الشرطة القضائية.

كما شهدت هذه الدورة، المصادقة على **مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة**، الذي جاء تجسيدا لقرارات السيد رئيس الجمهورية، بمناسبة إحياء الذكرى الخامسة والسبعين لمجازر 8 ماي سنة 1945، وتخليدا لأرواح ضحايا المجازر التي اقترفها الاستعمار في هذا اليوم في حق الجزائريين الأبرياء الذين سقطوا ضحايا البطش الهمجي.

أما في مجال الاتصالات، تمت المصادقة على **مشروع قانون يتعلق بالاتصالات الراديوية**، الذي يهدف إلى وضع إطار قانوني وتنظيمي لإقامة واستغلال واستعمال الشبكات والمنشآت أو التجهيزات المطرفية اللاسلكية الكهربائية، ومنح وتخصيص الذبذبات اللاسلكية الكهربائية والتشويش ومراقبة الطيف.

- **متابعة الإجراءات التشريعية:**

سجّل في جدول أعمال الدورة العادية للبرلمان **2019-2020** عند افتتاحها، **تسعة (9)** مشاريع قوانين، منها مشروع قانون واحد(**01**) مؤجل من الدورات السابقة، وسبعة (**07**) مشاريع قوانين تم إيداعها خلال هذه الدورة، في حين تبقّى مشروع قانون واحد (**01**) من المشاريع المسجلة لم يتم إيداعه لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني.

زيادة على ما سبق ذكره، فقد تم خلال هذه الدورة إيداع احدى عشرة (**11**) مشروع قانون لم يكن مسجلا في جدول الأعمال عند الافتتاح، ويتعلق الأمر بـــ:

1- **مشروع قانون عضوي يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.**
2- **مشروع قانون عضوي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، المتعلق بنظام الانتخابات.**
3- **مشروع قانون يتمم الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 28 فبراير سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين.**
4- **مشروع قانون عضوي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، والمتعلق بقوانين المالية.**
5- **مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984، والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.**
6- **مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.**
7- **مشروع قانون يتعلق بالوقاية من التمييز وخطابات الكراهية ومكافحتهما.**
8- **مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون العقوبات.**
9- **مشروع قانون يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.**

10. مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01-13 المؤرخ في 7 غشت سنة 2001، المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه.

11. مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة.

❖ **<u>النصوص المؤجلة من الدورات السابقة عددها: مشروع قانون واحد (01):</u>**

1- مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 غشت سنة 2005، المتعلق بمكافحة التهريب.

❖ **<u>النصوص المودعة خلال الدورة العادية للبرلمان 2019-2020 عددها: ثمانية عشر مشروع قانون (18):</u>**

1- مشروع قانون المالية لسنة 2020.
2- مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017.
3- مشروع قانون يتعلق بالمحروقات.
4- مشروع قانون يعدل القانون رقم 15-21 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015، المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
5- مشروع قانون يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي وتشكيلته وتنظيمه.
6- مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.
7- مشروع قانون يتعلق بالاتصالات الراديوية.
8- مشروع قانون عضوي يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.
9- مشروع قانون عضوي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، المتعلق بنظام الانتخابات.
10-مشروع قانون يتمم الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 28 فبراير سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين.
11-مشروع قانون عضوي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر

2018، والمتعلق بقوانين المالية.

12- **مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984، والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.**

13- **مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.**

14- **مشروع قانون يتعلق بالوقاية من التمييز وخطابات الكراهية ومكافحتهما.**

15- **مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون العقوبات.**

16- **مشروع قانون يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.**

17- **مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01-13 المؤرخ في 7 غشت سنة 2001، المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه.**

18- **مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة.**

❖ **<u>النصوص المسجلة في جدول أعمال الدورة، والتي لم يتم إيداعها:</u>**

- مشروع قانون يتعلق بالمحافظة على عينات من الحيوانات والنباتات البرية المهدّدة بالانقراض وحمايتها وتتبع مسارها والمتاجرة بها على المستوى الدولي.

➢ **<u>النصوص المصادق عليها خلال الدورة العادية للبرلمان 2019-2020:</u>**

صادق البرلمان خلال هذه الدورة على **سبعة عشر (17) مشروع قانون** من أصل **تسعة عشرة (19) مشروع قانون** مودع، ويتعلق الأمر بـــ:

1- **مشروع قانون المالية لسنة 2020.**

2- **مشروع قانون يتضمن تسوية الميزانية لسنة 2017.**

3- **مشروع قانون يتعلق بالمحروقات.**

4- **مشروع قانون يعدل القانون رقم 15-21 المؤرخ في 3 ديسمبر 2015، المتضمن القانون التوجيهي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.**

5- مشروع قانون يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي وتشكيلته وتنظيمه.

6- مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية.

7- مشروع قانون يتعلق بالاتصالات الراديوية.

8- مشروع قانون عضوي يتعلق بالسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.

9- مشروع قانون عضوي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 16-10 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016، المتعلق بنظام الانتخابات.

10- مشروع قانون يتمم الأمر رقم 06-02 المؤرخ في 28 فبراير سنة 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين.

11- مشروع قانون عضوي يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018، والمتعلق بقوانين المالية.

12- مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 84-09 المؤرخ في 4 فبراير سنة 1984، والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد.

13- مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 04-19 المؤرخ في 25 ديسمبر سنة 2004، والمتعلق بتنصيب العمال ومراقبة التشغيل.

14- مشروع قانون يتعلق بالوقاية من التمييز وخطابات الكراهية ومكافحتهما.

15- مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 8 يونيو سنة 1966، والمتضمن قانون العقوبات.

16- مشروع قانون يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.

17- مشروع قانون يتضمن اعتماد 8 ماي يوما وطنيا للذاكرة.

وما تجدر الإشارة إليه، بخصوص مشروعي القانونين المتبقين:

- **مشروع قانون يعدل ويتمم القانون رقم 01-13 المؤرخ في 7 غشت سنة 2001، المتضمن توجيه النقل البري وتنظيمه**، فقد تمت دراسته والتصويت عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني بتاريخ **9** ديسمبر **2019**، غير أنه لم يشرع في دراسته على مستوى مجلس الأمة، حيث تم تأجيل جلسة استماع لجنة التجهيز والتنمية المحلية إلى السيد وزير الأشغال العمومية والنقل، التي كانت مقرّرة بتاريخ **22** ديسمبر **2019** إلى تاريخ غير محّدد.
- **مشروع قانون يعدل ويتمم الأمر رقم 05-06 المؤرخ في 23 غشت سنة 2005، المتعلق بمكافحة التهريب**، فقد تم إيداعه لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني بتاريخ **02 أكتوبر 2013**، ولم يتم عرضه من قبل الوزير المعني أمام اللجنة المختصة بالمجلس الشعبي الوطني.

ويمكننا استعراض المسار التشريعي للنصوص المودعة خلال هذه الدورة، في الجداول الملحقة:

ثانيًا/ في مجال متابعة الرقابة البرلمانية

عرفت الدورة البرلمانية العادية **2019 - 2020** نشاطًا معتبرًا في مجال ممارسة الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة، من خلال لجوء أعضاء البرلمان إلى آليتي السؤال الشفوي والكتابي، حيث كانت هذه الفترة ثرية جدًّا، سواء من حيث عدد الأسئلة المطروحة على مستوى غرفتي البرلمان، أو من حيث ردود السّيدات والسّادة أعضاء الحكومة عنها.

فقد تميزت الدورة بطرح **1236** سؤالًا كتابيًا، و**225** سؤالًا شفويًا في المجلس الشعبي الوطني، وتمّت الإجابة عن **103** سؤالًا شفويًا، منها **95** سؤالًا يخصّ دورات سابقة في **06** جلسات علنية خُصّصت لهذا الغرض، كما تمّت الإجابة عن **53**% من الأسئلة الكتابية المطروحة، دون احتساب **731** سؤالًا لم تستوف بعد الآجال الدستورية للرّد عنها.

أمّا على مستوى مجلس الأمّة، فقد عرفت الدورة طرح **47** سؤالًا شفويًا، أُجيب عن **11** منها، إضافةً إلى **14** سؤالًا متبقية من دورات سابقة، خلال **03** جلسات علنية، كما تمّ طرح **69** سؤالًا كتابيًا، أجيب عن **53** سؤالًا منها،أي بنسبة **86%**، مع العلم أنّ **05** أسئلة كتابية لم تستوف بعد الآجال الدستورية للرّد عنها.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الدورة عرفت تقديم مخطّط عمل الحكومة على مستوى غرفتي البرلمان، حيث قدّم السّيد الوزير الأوّل مخطّط عمل حكومته أمام المجلس الشعبي الوطني أيام **11**، **12** و**13 فيفري 2020**، وتمّت الموافقة عليه بالأغلبية، كما قدم عرضًا عن هذا المخطّط أمام مجلس الأمّة يومي **15** و**16 فيفري 2020**، حيث وافق أعضاء مجلس الأمّة بالإجماع على لائحةِ دعمٍ ومساندةٍ لمخطّط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية.

حصيلة عمل البرلمان بغرفتيه في مجال الأسئلة الشفوية والكتابية

1 – الأسئلة الشفوية:

	عدد الأسئلة المطروحة في الدورة	عدد الأسئلة المعالجة في الدورة	نسبة الإجابة %	عدد إجمالي الأسئلة	عدد إجمالي الأسئلة المعالجة	نسبة الإجابة الإجمالية %	عدد الجلسات
المجلس الشعبي الوطني	233	103	3,43	895	420	46,93	06
مجلس الأمّة	58	25	18,97	238	168	70,59	03

ملاحظة: - من بين 103 سؤالًا معالجًا في هذه الدورة، 95 سؤالًا منها طُرح في دورات سابقة للمجلس الشعبي الوطني.

- من بين 25 سؤالًا معالجًا في هذه الدورة، 14 سؤالًا منها طُرح في دورات سابقة لمجلس الأمّـة.

2- الأسئلة الكتابية:

	عدد الأسئلة المطروحة في الدورة	عدد الأسئلة المعالجة في الدورة	نسبة الإجابة %	عدد إجمالي الأسئلة	عدد إجمالي الأسئلة المعالجة	نسبة الإجابة الإجمالية %
المجلس الشعبي الوطني	1236	421	34,06	1929	1039	53,86
مجلس الأمّة	69	53	76,81	218	189	86,70

ملاحظة: - 731 سؤالًا كتابيًا لم تستوف بعد الآجال الدستورية عند نهاية الدورة، بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني.

- 5 أسئلة كتابية لم تستوف بعد الآجال الدستورية عند نهاية الدورة، بالنسبة لمجلس الأمّـة.

توزيع الأسئلة حسب القطاعات

المجلس الشعبي الوطني

1. الأسئلة الشفوية:

القطاع	عدد الأسئلة	النسبة %
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	38	16,31
الوزير الأوّل	26	11,16
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	24	10,30
التربية الوطنية	16	6,87
السكن والعمران والمدينة	12	5,15
الطاقة	10	4,29
الموارد المائية	10	4,29
الأشغال العمومية	06	2,58
النقل	03	1,29
الأشغال العمومية والنقل "سابقًا"	10	4,29
الفلاحة والتنمية الريفية	10	4,29
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري "سابقًا"	02	0,86
الصيد البحري	01	0,43
المالية	09	3,86
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	09	3,86
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	06	2,58

التعليم العالي والبحث العلمي	06	2,58
التجارة	04	1,72
الشباب والرياضة	04	1,72
الاتصال	04	1,72
العدل	03	1,29
الصناعة	03	1,29
الصناعة والمناجم "سابقًا"	03	1,29
الثقافة والفنون	03	1,29
السياحة والصناعة التقليدية "سابقًا"	03	1,29
السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	01	0,43
البيئة والطاقات المتجدّدة "سابقًا"	03	1,29
المجاهدين وذوي الحقوق	03	1,29
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والرقمنة "سابقًا"	01	0,43

2. الأسئلة الكتابية:

القطاع	عدد الأسئلة	النسبة %
الوزير الأوّل	194	15,70
السكن والعمران والمدينة	122	9,87
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	118	9,55
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	114	9,22
التربية الوطنية	111	8,98

الأشغال العمومية والنقل "سابقًا"	62	5,02
الأشغال العمومية	15	1,21
النقل	07	0,57
التعليم العالي والبحث العلمي	54	4,37
الموارد المائية	45	3,64
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	44	3,56
الفلاحة والتنمية الريفية	39	3,16
الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري "سابقًا"	08	0,65
الصيد البحري	01	0,08
المالية	37	2,99
الطاقة	35	2,83
الشباب والرياضة	28	2,27
التجارة	27	2,18
العدل	24	1,94
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	22	1,78
الصناعة والمناجم "سابقًا"	20	1,62
الصناعة	07	0,57
المناجم	01	0,08
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	20	1,62
البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية والتكنولوجيات والرقمنة "سابقًا"	02	0,16
البيئة والطاقات المتجدّدة "سابقًا"	16	1,29
البيئة	03	0,24
الشؤون الدينية والأوقاف	14	1,13
الثقافة والفنون	15	1,21

التكوين والتعليم المهنيين	09	0,73
السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	08	0,65
الاتصال	05	0,40
المجاهدين وذوي الحقوق	05	0,40
الشؤون الخارجية	03	0,24
المؤسسات الناشئة	01	0,08

توزيع الأسئلة حسب القطاعات

مجلس الأمّة

1. الأسئلة الشفوية:

القطاع	عدد الأسئلة	النسبة %
الأشغال العمومية والنقل "سابقًا"	09	15,52
الموارد المائية	06	10,34
التعليم العالي والبحث العلمي	06	10,34
المالية	05	8,62
الفلاحة والتنمية الريفية	05	8,62
السكن والعمران والمدينة	04	6,90
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	03	5,17
الطاقة	03	5,17
الصناعة والمناجم "سابقًا"	03	5,17
الصناعة	01	1,72
الوزير الأوّل	02	3,45

التربية الوطنية	02	3,45
الاتصال	02	3,45
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	02	3,45
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	02	3,45
الشؤون الخارجية	01	1,72
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	01	1,72
العلاقات مع البرلمان	01	1,72

2. <u>الأسئلة الكتابية</u>:

القطاع	عدد الأسئلة	النسبة %
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	11	15,94
الوزير الأوّل	10	14,49
التربية الوطنية	09	13,04
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	08	11,59
الأشغال العمومية والنقل "سابقًا"	05	7,25
الموارد المائية	05	7,25
الشؤون الدينية والأوقاف	04	5,80
التعليم العالي والبحث العلمي	04	5,80
الفلاحة والتنمية الريفية	04	5,80
المالية	03	4,35
السكن والعمران والمدينة	02	2,90
المجاهدين وذوي الحقوق	01	1,45
السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	01	1,45

البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية	01	1,45
البيئة والطاقات المتجدّدة "سابقًا"	01	1,45

توزيع الأسئلة حسب الانتماء السياسي

المجلس الشعبي الوطني

1. الأسئلة الشفوية:

الانتماء السياسي	عدد الأسئلة	النسبة %
حركة مجتمع السلم	49	21,03
الأحرار	40	17,17
جبهة التحرير الوطني	27	11,59
التجمع الوطني الديمقراطي	27	11,59
جبهة المستقبل	25	10,73
الإتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء	17	7,30
جبهة النضال الوطني	17	7,30
حزب الشباب	06	2,58
تجمع أمل الجزائر	05	2,15
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	04	1,72
حركة الوفاق الوطني	04	1,72
جبهة الجزائر الجديدة	03	1,29

حركة الإنفتاح	03	1,29
حزب الحرية والعدالة	02	0,86
الحركة الشعبية الجزائرية	02	0,86
الجبهة الوطنية للحريات	02	0,86

2. الأسئلة الكتابية:

الانتماء السياسي	عدد الأسئلة	النسبة %
الأحرار	282	22,82
حركة مجتمع السلم	214	17,31
تجمع أمل الجزائر	172	13,92
جبهة النضال الوطني	165	13,35
الإتحاد من أجل النهضة والعدالة والبناء	134	10,84
التجمع الوطني الديمقراطي	67	5,42
جبهة المستقبل	67	5,42
جبهة التحرير الوطني	46	3,72
جبهة القوى الاشتراكية	20	1,62
الحزب الوطني للتضامن والتنمية	18	1,46
إتحاد القوى الديمقراطية والاجتماعية	11	0,89
حزب الحرية والعدالة	09	0,73
تحالف تكتل الفتح	09	0,73
حركة الوفاق الوطني	08	0,65
حزب العمال	04	0,32
حزب الشباب	03	0,24

جبهة الجزائر الجديدة	02	0,16
حزب الكرامة	02	0,16
الإتحاد للتجمع الوطني	01	0,08
التحالف الوطني الجمهوري	01	0,08
الحركة الشعبية الجزائرية	01	0,08

توزيع الأسئلة حسب الإنتماء السياسي

مجلس الأمّــة

1. الأسئلة الشفوية:

القطاع	عدد الأسئلة	النسبة %
الثلث الرئاسي	30	51,72
جبهة التحرير الوطني	25	43,10
التجمع الوطني الديمقراطي	03	5,18

3. الأسئلة الكتابية:

القطاع	عدد الأسئلة	النسبة %
التجمع الوطني الديمقراطي	36	52,17
جبهة التحرير الوطني	29	42,03
الثلث الرئاسي	04	05,80

ثالثًا/ حصيلة قسم تنسيق العلاقات مع البرلمان

سجّلت الدورة العادية للبرلمان **2020/2019** عقد ثلاث (**03**) جلسات استماع اللجان الدائمة للبرلمان، إلى عروض السيدات والسادة أعضاء الحكومة لسياساتهم القطاعية، وذلك في ظل وضعية صحية حرجة تشهدها البلاد، والمتعلقة بجائحة "كورونا"، الأمر الذي أدى بالحكومة إلى اتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير للتباعد الاجتماعي، قصد الحدّ من انتشار هذا الوباء.

تجدر الإشارة إلى أنه تم الاستماع خلال هذه الجلسات، إلى ستة (**06**) وزراء، لاسيما منها استماع **هيئة التنسيق** لمجلس الأمة، إلى وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات، والوزير المنتدب المكلف بالصناعة الصيدلانية، وذلك قصد الاطلاع على التدابير الاحترازية المتخذة من طرف الدولة لمواجهة تفشي فيروس كورونا.

كما تم الاستماع ولأول مرة في تاريخ البرلمان الجزائري، إلى السيد وزير الشؤون الخارجية من قبل لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني، وذلك حول بعض القضايا التي تهم جاليتنا بالخارج، وستجدون أسفله جدول تفصيلي لهذه الجلسات.

جلسات الاستماع إلى أعضاء الحكومة على مستوى لجان البرلمان

الرقـم	القطاع المعني	الموضوع	اللّجنة المعنية	تـاريخ الاستماع
01	الاستماع إلى السيد وزير الفلاحة والتنمية الريفية وإلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالفلاحة الصحراوية والجبلية	تقديم عرض حول برنامج القطاع	لجنة الفلاحة والصيد البحري وحماية البيئة **م.ش.و**	**الثلاثاء 10 مارس 2020**
02	الاستماع إلى السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات وإلى السيد الوزير المنتدب المكلف بالصناعة الصيدلانية	تقديم عرض حول موضوع تفشي فيروس كورونا، والتدابير الاحترازية المتخذة من طرف الدولة لمواجهتها.	هيئة التنسيق **مجلس الأمة**	**الاثنين 20 أفريل 2020**
03	الاستماع إلى السيد وزير الشؤون الخارجية وإلى السيد كاتب الدولة المكلف بالجالية الوطنية والكفاءات بالخارج	حول بعض القضايا التي تهم جاليتنا بالخارج.	لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية **م.ش.و**	**الاثنين 01 جوان 2020**

أما بالنسبة للبعثات الاستعلامية المؤقتة، فقد قامت اللجان البرلمانية الدائمة خلال هذه الدورة البرلمانية ببعثتين استعلاميتين اثنتين (02)، قصد تفقد المؤسسات والهيئات العمومية وكذا الوقوف على مدى تقدم وسير بعض المشاريع، ورصد الانشغالات والمشاكل التي تعاني منها بعض القطاعات، وذلك كما هو مبين في الجدول أدناه.

البعثات الاستعلامية المؤقتة التي قامت بها اللجان الدائمة للبرلمان

الرقم	اللجنة المعنية	القطاع المعني	مكان وموضوع الزيارة	تاريخ الزيارة
01	لجنة النقل والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية **المجلس الشعبي الوطني**	النقل و البريد	**ولاية الجزائر** بعثة استعلامية إلى مطار الجزائر الدولي الجديد ومركز الصكوك البريدية ببئر توتة.	**يومي 28 و 29 أكتوبر 2019**
02	لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني **المجلس الشعبي الوطني**	الصحة	**ولاية الجزائر** القيام بزيارات ميدانية إلى مؤسسات استشفائية بولاية الجزائر، قصد الاطلاع والوقوف عن كثب على مدى التكفل بصحة المواطن وترقية الصحة.	**الفترة الممتدة من 14 إلى 16 جانفي 2020**